نقابة صحفيين لكم الافواه وإهمال المبدعين

يختلف العراق عن باقي دول العالم في العديد من الامور والقضايا، ويتصدر قائمة دول المعمورة (عن جدارة) في العديد من الامور السلبية والايجابية على حد سواء، ولو سلطنا الضوء على السلبيات بغية توجيه النقد الذاتي البناء لها ومحاولة اصلاحها لوجدنا ظاهرة العنف الطائفي والارهاب والفساد الاداري والمالي وهجرة العقول والكفاءات وقائمة طالبي اللجوء الى دول الغرب تتربع على العرش العالمي وبلا منازع، ولكن يبدو ان نقابة الصحفيين العراقيين المقرالعام آلت على نفسها الا ان تكون ضمن قائمة (المتصدرين) لتدخل التاريخ من اوسع ابوابه لان اغلب المؤرخين هم من العاملين في سلك الصحافة وهذا يعني ان تاريخ نقابة الصحافيين العراقية يسجل الان بقلم داكن كما يؤكد اهل المهنة. ويحاول القائمون على مجلسها ان يعيدوا الزمن الى الوراء مدة خمس سنوات واكثر يوم كان (زين الشباب) رئيسها والمشرف عليها ويغيروا مسار عملها من (دعم) الصحفي الى (عدم) الصحفي من حقوقه واستقلاليته.

المدى/ النجف

يقول صالح العميدي مراسل جريدة طريق الشعب في النجف " ابان النظام السابق معلوم كيف حول نقابة الصحفيين الى مؤسسة امنية يعبث بها نفر من العناصر الهزيلة ممن لا هم لهم سوى الحصول على امتيازات حتى لو كان ثمنها كرامتهم او مصلحة البلاد، ونجد اليوم ان بعضا من تلك الوجوه مازالت موجودة في النقابة ".

ومما يؤكد ان هذه المؤسسة مازالت تستخدم (القمع) في التعامل مع مناوئيها او ناقديها ان احد ابرز الصحفيين في محافظة النجف عندما اراد ان يدلي بدلوه في الحديث عن (نقابته) كتب جملة (ارجو نشر رأيي باسم " صحفي فضل عدم الكشف عن اسمه ") على رأيه، حيث يقول الصحفي (ح، م) " لا يوجد تواصل فعلي لنقابة الصحفيين المقر العام في بغداد مع صحفيي النجف سوى انتخاب ممثل لهم في النجف تابع الى احد الاحزاب السياسية وهذا ينافي الشروط التي تفرض ان يكون ممثل النقابة مستقلا غير متحزب الى حزب معين، اضافة الى ان الواقع الفعلي لتطوير الاعلاميين الجدد لم يتلق أي دفع ايجابي من حيث تطوير الكفاءات والملاكات الحديثة الشابة وبقيت نفس الوجوه السابقة تتحكم بمفاصل العمل الصحفي والروتيني، وهي من مخلفات الحقبة السابقة ".

ولم يقتصر (تصدر) نقابة الصحفيين على (العنف) ضد الشريحة التي من المفترض ان تكون مدافعة عنها بل احتلت عرش المؤسسات في ظاهرة (الفساد) حيث ان احد ممرضي النجف اصبح (عضوا عاملا في نقابة الصحفيين) مقابل (.....) كما يؤكد الصحفي (ع، ع) الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه ايضا!

يقول علي شمخي عضو نقابة الصحفيين ومدير مكتب جريدة الصباح الجديد في محافظة النجف " مانزال نحلم بنقابة للصحفيين توحدنا ونحن نعيش مرحلة جديدة في العراق عنوانها التعدد والديمقراطية والحرية ".

ويضيف " مايبعث على الحزن هو هذا الصراع على الكراسي والمناصب دون الالتفات الى جوهر الاعمال وهو البحث عن قوانين تشرع لمرحلة صحفية جديدة في العراق تحمي الصحفيين العراقيين من القتل وتحميهم من التعسف والتهديدات سواء من الاحزاب والمسؤوليين او الارهاب ".

ويرى اغلب الصحفيين الشباب ان النقابة (اهملتهم) بالكامل ولم تحاول ان تنزل عن (عرشها) وتخرج من (برجها العاجي) لتتحاور مع الصحفيين الشباب الذين غطوا الساحة الصحفية العراقية بعد سقوط (القائد الضرورة) وبينما نرى ان باقي نقابات الصحافيين في العالم تولي هذه الفئة المهمة جل اهتمامها نرى (نقابتنا) توليهم كل (اهمالها).

يقول الصحفي حسين الكعبي مراسل جريدة الصباح في النجف " من الملاحظ انه بعد سقوط النظام السابق طرأت الكثير من المتغيرات على الساحة الاعلامية العراقية، وبرز عدد كبير من الصحفيين والاعلاميين الشباب الذين اختطوا لهم طريقاً مغايراً لما كان سائداً في ايام النظام السابق، واصبح عملهم يتسم بالحرية والابداع في مجالات الاعلام بعيداً عن سيطرة السلطات كما كان في السابق، الا ان نقابة الصحفيين العراقيين بقيت على نفس النهج الجامد المرتبط بالسلطة، وذلك لأن الرموز المسيطرة عليها في بغداد هي نفسها التي كانت تعد من صحافة النظام والسلطة قبل عام ٢٠٠٣، ما ادى الى غبن كبير للصحافة الشابة التي انبثقت حديثاً ".

ويضيف " والعجيب ان الحكومة مازالت تعطي الشرعية لهذه النقابة فقط دون الالتفات الى مئات الصحفيين الذي استطاعوا خلال الاعوام القليلة الماضية ان ينهضوا بالواقع الاعلامي في العراق دون الرجوع الى النقابة او الحاجة اليها ".

ويرى الكعبي ان فرع النقابة في محافظة النجف يختلف عن مقره العام من حيث التوجهات والرؤى حيث يقول " فقد شاهدناها عندما فاز عدد من غير المحسوبين على صحافة النظام السابق برئاسة الهيئة الادارية لفرع النقابة في النجف، فان رموز الصحافة الكلاسيكية في النجف لم يرضها ذلك وبدأت باثارة الفتن لتقويض الانتخابات والتقليل من شأن الادارة الجديدة ".

ولكن يبقى الامل الاكبر للصحفيين هو تغيير(رموز) النقابة و (قمة) هرمها باخرى نزيهة تعمل لمصلحة (المهنة) والعاملين الحقيقيين في اروقتها، حيث يقول صالح العميدي مراسل جريدة طريق الشعب " في الوقت الذي اؤكد فيه الحرص على جمع شمل الصحفيين وتوحيد تنظيمهم المهني وفق نظام داخلي محدد بعيدا عن المصالح الضيقة او سلب استقلالية الصحفي ومن اجل ان تكون صحافتنا سلطة رابعة حقيقية اطالب بتنقية نقابة الصحفيين من بعض العناصر المشبوهة والعمل على جمع وتوحيد الجهود الخيرة للصحفيين ".

اما علي شمخي مدير مكتب جريدة الصباح الجديد فيقول " نريد نقابة تحتضن صحفيي العراق الذين كانوا في الداخل والذين عادوا من الخارج مع عدم السماح لمن ساهم في تعذيب واعتقال الصحفيين في العراق ابان النظام البائد بتسلم المسؤوليات في النقابة، نريد نقابة يراسها ويديرها ثلة من المبدعين العراقيين الاكفاء الذين شهدت وتشهد لهم الساحة العراقية والعالمية بكتابات ومواقف رائعة مهدت للعراق الجديد ".

ويضيف " ان كل هذه الامال والاحلام لايمكن تحقيقها الابعقد مؤتمر موسع ونزيه يدعى له كل اطياف الصحفيين العراقيين في الداخل والخارج يتم من خلاله المصارحة في كل تفاصيل ماتعرض له الجسم الصحفي ومن ثم تشكل لجنة تحضيرية محايدة لوضع اسس ومعايير انتخابات جديدة لانتخاب مجلس نقابة ومن ثم العمل على وضع لائحة سلوك مهني للعمل الصحفي في العراق، كما اننا نطالب بان لايترك الصحفيون العراقيون عرضة للمهاترات بين النقابة والاتحاد والمسميات الاخرى من المؤسسات ويظلون يدفعون ثمن هذه الخلافات فيما يسابق صحفيو العالم الزمن وهم يحصدون كل يوم ثمار التقدم في مجال التطبيقات المهنية واستخدام الوسائل الحديثة في الاعلام والمشاركة في ورش التدريب التي تجريها المنظمات العالمية فيما يعيش الصحفيون العراقيون في غرفة مظلمة لايعلمون مالذي يجري حولهم وكانهم مازالوا في عهود الظلم والديكتاتورية، نريد نقابة تلتفت الى الصحفيين الشباب والجدد في العراق الذين بداوا يساهمون بابداعاتهم في الحياة الصحفية في العراق لان نظل متمسكين بشماعات القوانين البائسة التي اكل عليها الدرب وشرب التي تحول دون دخولهم العمل بحجة عدم حصولهم على هوية النقابة وكأن هذه القوانين مقدسة لايمكن ان يطولها التعديل او التغيير".

فهل يتحقق ما يريده الصحفيون؟ وما يتمنونه؟ سؤال يطرح نفسه وييتظر الاجابة من الايام الحبلى القادمة.

إزدحامات الشوارع تضايق المواطن وتحيِّر شرطي المرور

بغداد/ سها الشيخلي

كثرة المفارز

الموظفة ايمان سعيد تعمل في احدى المؤسسات التي تقع في مدخل شارع السعدون تقول:- داري تقع في منطقة الشعب.. وهذا يعني انني اقطع مسافة طويلة لكي أصل الى مؤسستي في مدخل شارع السعدون وقد لا تصدقون اذا ما قلت لكم اني استغرق اكثر من ساعتين لكي اصل الى دائرتي ذلك لوجود العديد من نقاط التفتيش والمفارز التي تسمح فقط لسيارة واحدة باجتياز الحاجز الكونكريتي ستقولين هذه المفارز انما وجدت لانجاح خطة فرض القانون هذا مفرح حقا ولكن ما ذنبنا عندما تتراكم علينا ساعات الغياب لتصبح اياما يخصم منها من مرتباتنا؟ على الخطة ان تجد البديل..وعندما سالتها ما هو البديل الذي تقترحه اجابت ليست لدي اية فكرة عن نوع البديل لكنني اقول ان التذمر الذي يسود ركاب الكوستر يوميا تجعلني اطالب بالبديل.

مرور الشاحنات

الموظف راسم جبر يعمل في دائرة تقع في البتاويين يقول متذمرا:

- الامان مطلب عزيز علينا وكنا نتمناه ومازلنا ولكنه اوجد لنا الزحام الشديد في الصباح الباكر وهناك نقطة اود الاشارة اليها وهي ان عدد الشاحنات الداخلة الى بغداد يجب ان تجد لها مديرية المرور العامة حلا فقد أصبحت تزاحم السيارات الخاصة والعامة للمواطنين صباح كل يوم وهم في طريقهم الى الدوام في السابق كان وقتا محددا لسير مركبات الحمل او ما نسميه الشاحنات لكنها الان ضربت القاعدة عرض الحائط وصارت تزاحمنا في الشارع مع كثرة السيارات التي دخلت الى بغداد في فترة مابعد السقوط وسياسة الاقتصاد الحر او ما يسميه البعض السوق المفتوح.. دون الاكتراث ماسوف تسببه هذه الاعداد الهائلة.

اين الكراجات؟

من اسباب الزحمة عدم التزام سواق النقل الخاص بالدخول الى المرآب الخاص بهم فقد تمردوا على النظام وصاروا يقفون على الارصفة وبجانبها لاخذ الخطوط الخاصة بهم.. ويحدث ذلك امام انظار شرطة المرور ويحدث ذلك مثلا في ساحة الطيران التي تزدحم بسيارات (الكوستر –الكيا) لنقل الركاب الى مناطق الصناعة –بغداد الجديدة – الجامعة التكنولوجية بينما في السابق كانوا يقفون في المرآب المقابل لهم فلماذا هذا الاخلال بالنظام هذا ما تحدث به المحامي زيدان خلف الشمري..

كثرة الدراجات النارية

ام نوال تعمل موظفة في مستشفى العلوية تقول:

- اذكر في السابق عدم السماح لراكبي الدراجات بالمرور في الشوارع العامة والساحات.. ولكن الامر تغير الآن راكبو الدراجات البخارية التي يطلق عليها اسم (الماطورات) يملأون الشوارع واصبحت تزاحم السيارات لا بل تزاحم المواطن الذي يريد النزول من السيارة او الذي يريد العبور الى الجهة الثانية من الشارع.

ضابط المرور

عندما حملنا كل تلك التساؤلات والمخالفات الى ضابط المرور الذي كان منهمكا لفك اشتباك السير في ساحة الطيران قال باحتجاج:

- والله (دخنا) مع المواطن فهو لايعجبه العجب عندما كانت الشوارع خالية من السيارات راح يشكو الارهاب ومن عدم السيطرة عليه وكيف استطاع نفر ضال من ان يحول شوارع المدينة الى ساحات مقفرة وموحشة.. وعندما عاد الامان وعادت معه الحياة الى المدينة واكتظت الشوارع بالسيارات والباحثين عن الرزق الحلال صار يشكو الزحام وكيف يصل الى دائرته وقد تأخر ساعات وسوف تتجمع لديه ساعات الغياب وتصبح اياما يقطع فيها الراتب وعندما كان يبحث عن واسطة نقل تقله الى مقر عمله او سكناه ولم يجدها يلوم الجميع.. وعندما تكثر السيارات يشكو عدم انتظامها.. ماذا نفعل لكي نرضي المواطن ومع ذلك فنحن نبذل جهودا مضنية لحل مشكلة الازدحامات.

الطالبة المتزوجة :

إذا وافق الزوج أتت الشهادة

بغداد/ نورا خالد

لا يزال فارس الاحلام ذلك القادم على حصانه الابيض حلم كل فتاة وفرحتها بيوم زفافها لاتعادلها فرحة. وفي هذا الزمن اصبح الحصول على شهادة عليا ومن ثم الدخول الى معترك الحياة العملية من خلال الوظيفة المناسبة هي الصفة البارزة لبنات اليوم. ولكن قد تتحول فرحة قدوم ذلك الفارس النتظر الى قلق كبير خاصة اذا كانت الفتاة لم تنه بعد سنوات دراستها. حقيقة ان هناك من استطعن التوفيق بين الدراسة والحياة الزوجية الا ان تحقيق هذه المعادلة الصعبة ليس بالامر السهل بالتاكيد.

تقول الطالبة (وفاء باسم)كلية الادارة والاقتصاد ان اساس العلاقة الزوجية هو التفاهم بين الزوجين ومن ضمنها السماح للزوجة باستكمال الدراسة اذا كانت ظروفها تسمح بذلك ومن خلال تجربتي كزوجة وطالبة في نفس الوقت اجد ان الواجب الاساسي للطالبة الجامعية التي تتزوج وهي على مقاعد الدراسة ان توفق بين واجباتها الدراسية والاخرى المنزلية. ومن جانب الزوج يجب ان يدرك مسؤولية توفير الرعاية لزوجته لان الهدف هو نيل الشهادة التي ستوفر مستقبلا فرصة عمل لمساعدة الزوج في الحياة وخاصة في هذه الظروف الصعبة وهذا ما نحن متفقون عليه انا وزوجي وحياتنا اليوم اسهل بالتاكيد قبل قدوم الاطفال فنحن لم نرزق بطفل حتى الان

(الام مدرسة اذا اعددتها اعددت شعبا طيب الاعراق) هذه قناعة الطالبة ريم طه التي لم يمنعها طفلها من مواصلة دراستها وتقول تزوجت وانا في السنة الثانية في كلية الاداب ولكن بعض الظروف ارغمتني على الانتقال الى مكان اخر فتوقفت عن متابعة الجامعة لمدة سنتين ولكني عدت الان لاكمال سنتي الاخيرة واحصل على الشهادة وما ساعدني على اكمال الدراسة في الجامعة هو اني اسكن مع اهل زوجي وهم يساعدونني ويتفهمون وضعي فرسالتي في النهاية هي ان اقف الى جانب زوجي في المستقبل بان احصل على وظيفة ما وانا اعمل بكل جهد لكي اوفق بين الدراسة والمنزل ومتطلبات طلفي.

آمنة حسن تقول تزوجت وانا في المرحلة الاعدادية ولم اجد صعوبة في التوفيق بين الدراسة والواجبات فزوجي متفهم ووقف الى جانبي حتى اكملت المرحلة الاعدادية ودخلت الجامعة ويعتبر هذا الامر اسهل قبل قدوم الاطفال لان رعاية الاولاد تتطلب اهتماما اكبر من الام ولكني اعتقد ان الاستمرار في التعليم يفترض الا يكون على حساب المنزل وتكوين الاسرة، ولكن من جهة اخرى لابد للمرأة من الحصول على شهادة تحميها من غدر الزمان وخاصة في هذه الظروف الصعبة.

اما سلامة طارق فتقول تزوجت وانا طالبة في السنة الاولى من الجامعة على ان اتابع دراستي الجامعية ضمن اتفاق مسبق خلال فترة الخطبة، وبعد مدة بدأ زوجي يتذمر ويدعي بانني مقصرة في متطلبات المنزل والحياة الزوجية ومهملة لامور اخرى فطلب مني ان اترك الجامعة واتفرغ للبيت والطفل الا انني رفضت وبشدة الامر الذي ادى الى الطلاق وانا الان اتابع دراستي الجامعية واترك طفلي البالغ ثلاث سنوات لدى والدتي.

الاء وائل طالبة في كلية الاداب) مخطوبة وتؤكد انها متمسكة بانهاء دراستها الجامعية قبل الزواج لتحمي نفسها ومستقبلها. لان الشهادة هي سلاح المرأة في كل زمان ومكان وتضيف ان معظم الرجال في مرحلة الخطبة يؤكدون للفتاة ان لامانع لديهم من اكمال الدراسة بعد الزواج وما ان يتم الزواج حتى يتراجع زوجها عن رايه في قبول شريكة حياته على مقاعد الدراسة.

وسن عبد الجبار طالبة ماجستير في كلية الزراعة جامعة بغداد تقول: ثقافة المرأة وتخصصها في مجال معين ضروريان لبناء حياة افضل لها ولعائلتها وتضيف تزوجت وانا في المرحلة الرابعة من الجامعة وبعد تخرجي انجبت طفلين وبعد خمس سنوات رجعت الى مقاعد الدراسة للحصول على شهادة الماجستير ولا يتوقف طموحي الى هذا الحد بل اطمح لنيل شهادة الدكتوراه وطبعا بمساعدة زوجي ووالدتي اللذان يقفان دائما بجانبي ويحثاني على ان احقق ما اصبو اليه. فعلى المرأة متابعة الدراسة اذا كان ذلك يخدم مسيرة تخصصها او يعطيها فرصة عمل افضل شرط عدم التقصير في الواجبات المنزلية وتوفير السعادة لزوجها واولادها.

يقول الزوج مصطفى محمد الزوجة الطالبة تعيش احيانا مشكلات مع الزوج الذي يعمل وخصوصا اذا كان لديها اطفال فلا تستطيع القيام بجميع التزاماتها ومسؤولياتها وبالتالي سوف تعيش نوعا من عدم التوازن في حياتها الزوجية كما اعتقد انه من الصعب على اية امراة ان تحقق النجاح العلمي والنجاح الاسري في نفس الوقت.

عامر جاسم (موظف) يقول لم تسمح لي الظروف بمتابعة الدراسة وتوقفت عندما انهيت المرحلة الاعدادية لكنني تعرفت الى فتاة ترغب باكمال دراستها وتزوجنا شرط ان اقف الى جانبها لمتابعة دراستها الجامعية وانا مقتنع تماما بان زوجتي ستكون اما صالحة لاولادي وتقدم لهم الرعاية والتربية وتكون عونا لي في هذه الظروف.

مهند نافع يعمل في احدى الشركات الخاصة وزوجته ما زالت تتابع دراستها الجامعية يقول: في هذا الزمن الذي تتصارع فيه الماديات وتكثر فيه المصاريف يجب على الزوجة ان تقف الى جانب زوجها في مسؤولية الانفاق لتوفيرالحياة الكريمة للاسرة كما ان من حق المرأة ان تتعلم وتكمل دراستها حتى ولو كانت متزوجة ويجب على الزوج ان يتقبل ذلك فالمراة المتعلمة والعاملة تشكل للرجل دعما يحتاج اليه وخاصة في هذه الايام الصعبة.

بينما يقول المحامي وسام لؤي نحن في زمن يختلف عن الذي عاشه اباؤنا فأنا اعتقد انه لاوجود لامراة تكون زوجة فقط تهتم بشؤون المنزل. فالعلم والمعرفة اصبح في متناول الجميع عن طريق الانترنت والتلفزيون والحاسوب فهذه ادوات تنمي وتجعل المراة تدرك ما حولها كما ان من حق المراة ان تتعلم وتكمل دراستها حتى وان كانت في عمر متقدم ولديها اولاد على مقاعد الدراسة او حتى الجامعة. فالعلم والمعرفة والدراسة لا تعرف الحدود وكما يقال (كل وعاء يضيق بما فيه الا وعاء العلم).

برعاية وزير الكهرباء

ندوة لمعالجة مشكلات الطاقة الكهربائية

بغداد/كريم السوداني

اقامت المديرية العامة للفحص والورش الفنية ندوة حول السلامة والاطفاء في وزارة الكهرباء على قاعة المطعم الفرنسي في فندق بابل برعاية وزير الكهرباء الدكتور كريم وحيد حسن وتحدث المهندس علاء موسى علي المدير العام لدائرة الفحص والورش الفنية الندوة عن مقومات السلامة في قطاع الكهرباء وتلافي الاصابات التي يمكن ان يتعرض اليها منتسبو الكهرباء في اثناء تأدية واجبهم قائلاً: ان منتسبي وزارة الكهرباء منتشرون في كامل الارض العراقية وتوفير مقومات سلامتهم من الضروريات الملحة وكيفية الحفاظ على الملاك بالدرجة الاولى والمعدات بالدرجة الثانية كون رأسمالنا الحقيقي هو الانسان وان قطاع الكهرباء يعاني اصابات العمل الكثيرة والحوادث الامنية التي من جرائها نخسر ملاكاتنا الامينة والمدربة، وندوتنا هذه من اجل تلافي هذه الامور..

من جانبه أكد مدير مركز الفحص الهندسي والسلامة والبيئة المهندس بدري صالح جاسم أنه منذ انشاء مركز الفحص الهندسي والسلامة والبيئة دأبت ملاكاته المختصة على ارساء اسس ومفاهيم السلامة والاطفاء وفق الانظمة العالمية وخططت لاصدار تعليمات موحدة لكل المديريات والمواقع فيما يخص معدات السلامة والاطفاء وركزت منذ الوهلة الاولى لاعادة الحياة الى منظومات الانذار المبكر والاطفاء الذاتي والتعاون مع المديريات كافة وكذلك استيراد عجلات اطفاء من مناشئ عالمية ذات مواصفات عالية وكذلك اصدار كراسات وبوسترات توجيهية وعلامات تحذيرية،وأشار بدري الى أن المتحقق دون مستوى الطموح وذلك لأسباب منها عدم وجود بنايات كافية لاقسام وشعب المركز لاداء واجباته وبالصورة المطلوبة.

وعدم وجود امكانية تحقيق زيارات الى مواقع الوزارة ومحطات الانتاج لتعذر الحصول على عجلات للقيام بهذه الواجبات برغم مرور عام ونصف على تأسيس المركزمشيرا الى أنه برغم هذه المعوقات فان مركزنا استطاع ان ينجز الاعمال التي ساعدت على مواكبة التطور الحاصل في بقية الوزارات ومنها،"تم ابرام عقد مع وزارة التجارة لاستيراد ٤٠ عجلة تخصصية للاطفاء من شركة روزن باور النمساوية المشهود لها عالميا في هذا المجال والتي سوف تدخل العمل خلال النصف الاول من عام ,٢٠٠٨ وكذلك المركزيعمل حالياً على تنظيم طلبات المديريات العامة كافة من عجلات الاطفاء والاسعاف والانقاذ والتي يقترح مركزنا استيرادها عن طريق وزارة التجارة وذلك لتوحيد المواصفات من اجل العمل على افتتاح ورشة تصليح مركزية داخل العراق مستقبلاً وأوضح بدري أن المركز قام باصدار عدد من الكراسات التعليمية والعلامات التحذيرية المستخدمة في مجال عملنا في المواقع ومحطات الانتاج.

وتحقق عدد من الزيارات الى محطات الانتاج داخل بغداد وفي محافظتي البصرة والموصل وكذلك زيارة محطة كهرباء المسيب الحرارية.

فضلا عن انشاء قاعدة معلومات واعداد نظام متكامل لاصابات العمل وحوادث الحريق التي يتم اصدارها حالياً كل ستة اشهر ونسعى الى اصدارها شهرياً بعد اكتمال المعلومات من المديريات العامة والتزامها بارسال هذه المعلومات في اليوم الخامس من كل شهر.

وأفاد بدري أن المديرية تسعى دائما للحفاظ على سلامة العاملين والاجهزة من خلال التعاون المستمر بيننا وبين ملاكات السلامة والاطفاء ممثلين بالسادة مديري اقسام السلامة والاطفاء في المديريات العامة.

وعن المعوقات التي يواجهها مديرو اقسام السلامة والاطفاء في المديريات والمواقع قال مدير قسم السلامة الصناعية في المديرية العامة لانتاج الطاقة الكهربائية للمنطقة الوسطى المهندس محمد كاظم عبد الاميرأهمها عدم تحديد الجهة المسؤولة عن صيانة منظومات الانذار المبكر والاطفاء الذاتي ومنظومات الاطفاء المائية بموجب اوامر ادارية واضحة مما ادى الى توقف معظم هذه المنظومات عن العمل.

وعدم ازالة مسببات الحرائق وتحديد كيفية معالجتها وكذلك عدم رغبة اغلبية المهندسين بتحمل مسؤولية السلامة والاطفاء في الوحدات التنظيمية بسبب النظرة الثانوية لمعظم مديري الوحدات التنظيمية لقسم السلامة والاطفاء من حيث الايفادات والمكافات والدعم المادي والمعنوي بالاضافة الى عدم اقامة دورات تخصصية لملاك السلامة والاطفاء داخل اوخارج العراق.

مشيرا الى أنه تم منح العاملين في الاطفاء مخصصات خطورة حسب موافقة وزارة المالية بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢ قدرها (٢٥) الف دينار تم تعديلها الى (٩٦) الف دينار حسب كتاب وزارة الكهرباء واعتبارا من ٢٠٠٥/١٠/١

موضحا انه مازالت بعض المديريات لم تصرف هذه المخصصات للعاملين في شعبة الاطفاء في قسم السلامة والاطفاء لوحداتهم التنظيمية بل تجاوزت على ذلك بالغاء شعبة الاطفاء ونقل ملاكها الى الاقسام الاخرى واعادة عجلات الاطفاء المنسبة من مديرية الدفاع المدني للمحافظة اليها.

أما البند الثاني والخاص بمواقع العمل وصلاحيات مديري السلامة والاطفاءهناك مشاكل ومعوقات منها عدم تعزيز صلاحيات مسؤولي السلامة والاطفاء في الوحدات التنظيمية في الحفاظ على سلامة مواقع العمل بمنحهم صلاحيات ايقاف أي عمل او معدة لها تأثير سلبي على سلامة الموقع والعاملين.

وعدم تنسيب مراقبي السلامة لغرض متابعة تنفيذ اوامر العمل الميكانيكية والكهربائية مع مجموعة الصيانة والبقاء معهم لحين غلق امر العمل.

وهناك نواقص في المحطات والمواقع لمنظومات الانذار المبكر ومعدات السلامة والاطفاء والوقاية الشخصيةجاءت أثر عدم تخصيص المبالغ المطلوبة في اصلاح جميع نواقص منظومات الانذار المبكر والاطفاء الذاتي ومنظومات الاطفاء المائية.

وتلكأ الشركات المنفذة لمشاريع محطات الانتاج قبل البدء بعملية التشغيل التجريبي لعدم انجاز منظومات الانذار المبكر والاطفاء الذاتي ومنظومات الاطفاء المائية من قبل وتوحيد طلبات معدات الوقاية الشخصية من قبل المديرية العامة للفحص والورش الفنية / مركز الفحص الهندسي والسلامة والبيئة لغرض توحيد المواصفات الفنية بصورة دقيقة وتأمينها من مناشئ عالمية معروفة.

وعدم اشراك مديري السلامة لمديريات الانتاج في وضع او مناقشة التصاميم الرئيسة لمنظومات الانذار المبكر والاطفاء الذاتي ومنظومات الاطفاء المائي للمشاريع الجديدة

ومن أجل تعزيز مواقع العمل بسيارات الاطفاء والانقاذ والاسعاف يجب توحيد طلبات الشراء من عجلات الاطفاء والاسعاف والانقاذ من قبل المديرية العامة للفحص والورش/ مركز الفحص الهندسي والسلامة والبيئة الغرض منه وضع المواصفات الفنية الدقيقة من حيث نوع محرك العجلة ومضخة الماء ومدفع الماء وحجم العجلة وملاءمتها لموقع العمل وعلى ان تكون من مناشئ عالمية ومتخصصة بتصنيع عجلات الاطفاء عن طريق لجان فنية متخصصة.